

لميثاق الأمم المتحدة. وفي رسالة استيضاح من موقع «الانتفاضة الإلكترونية» لمكتب المنسق حول ما إذا كان روبرت سيربي أو خلفه نيكولاي ملادينوف Nickolay Mladenov قد اطلع على وثيقة وايت، لم يؤكد مكتب المنسق ذلك الأمر، كذلك لم ينف ذلك، ولكن دافع في 350 كلمة عن آلية إعادة إعمار غزة، وألقى باللوم على الجهات المانحة لتقصيرها في تمويل إعادة إعمار القطاع. وأشار أيضاً مكتب المنسق إلى أنه غير مخوّل نشر النص بقرار أحادي منه دون موافقة حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

في هذه الأثناء، لا يزال نحو مئة ألف فلسطيني ممن تدمرت منازلهم يعيشون في مساكن مؤقتة، وهم لا يدرون أن مسؤولي الأمم المتحدة الذين يزعمون مساعدتهم قد أبرموا اتفاقاً غير قانوني يطيل أمد معاناتهم ويعزز سيطرة إسرائيل ويحصنها من العقاب. بل إن آلية إعادة الإعمار قد تُعرض حياتهم للخطر إذا سُنت إسرائيل هجمات في المستقبل، نظراً إلى ما توفره الآلية من معلومات تُعدّ بنك أهداف للاحتلال. ولكن في ظل غياب الضغط الحقيقي على إسرائيل من أجل رفع الحصار عن غزة، ومن دون وجود عواقب تترتب على رفضها القيام بذلك، من المرجح أن تكون آلية إعادة الإعمار «مؤقتة» كما الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة الذي يوشك أن يدخل عامه الخمسين.

بحاول المشاركون في آلية إعادة الإعمار، بمن فيهم السلطة الفلسطينية بالطبع، التهرب من المساءلة بإبقاء الآلية طي الكتمان. ولكن بنشر هذه الوثائق، سقطت السرية وانكشفت الآلية، وعلى المنورطين في هذا الاتفاق أن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم.

* مستشار سياساتي في شبكة السياسات الفلسطينية. «الشبكة» ومن مؤسسي «الانتفاضة الإلكترونية»

واحد فقط. فآلية الإعمار تلك تُمنع في إحكام إسرائيل قبضتها على اقتصاد غزة، وتمكّن إسرائيل من تحديد من يحق لهم بيع مواد البناء والإعمار وتسلمها. كذلك تقاطع في إدخال تلك المواد، بل وترصد عبر كاميرات مراقبة وضعت في مراكز تخزين مواد البناء حركة استيراد وتسليم تلك المواد والكمية المسموح بها. كل ذلك يأتي في إطار إجراءات أمنية مشددة حيث تؤدي نذرة مواد البناء إلى ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يُغري بعض الأسر المنكوبة واليائسة أحياناً ببيعها في السوق السوداء، بدلاً من استخدامها في إعادة البناء.

وحسب تحليل وايت، فإن الأساس القانوني الذي تقوم آلية إعادة إعمار غزة عليه يخضع لقواعد القانون الدولي لكونه يندرج في خانة المعاهدة أو الاتفاقية بسبب إبرامه بين أطراف قانونية دولية. فذلك الآلية تعد بمثابة عملية تبادل غير متوازن في «الحقوق والواجبات»، حيث يُلقى على كاهل السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة الكثير من الالتزامات، بينما تحظى حكومة إسرائيل بكثير من الحقوق وعدٍ قليل جداً من الالتزامات. وهذا الأمر بالطبع يشكك في مدى قانونية تلك الآلية بموجب نظام الأمم المتحدة وقانون المعاهدات. وتظل مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة متورطة بأعمال غير شرعية موضع سؤال بسبب إدراج عمليات تناقض التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وأيضاً بسبب انضمام الأمم المتحدة إلى آلية إعادة إعمار غزة وموافقتها على الإشراف على عمليات إعادة إعمار، الأمر الذي قد يشير إلى مشاركة الأمم المتحدة بأعمال غير مشروعة.

فإبرام مكتب المنسق العام للأمم المتحدة في الشرق الأوسط لتلك الاتفاقية طبقاً لوايت يُعد بمثابة تجاوز لولايته القانونية وخرقاً

قاعدة بيانات متاحة لإسرائيل، الأمر الذي يسمح لإسرائيل بالاطلاع على تلك البيانات السرية واستخدام المعلومات الواردة فيها من سجلات الأسرة، وقيود البيوت وملاكها، كأهداف لهجماتها المستقبلية إذا ما قامت بشن حرب أخرى على غزة، وذلك وفقاً للرأي القانوني لاستاذ القانون نايجل وايت. فالأمم المتحدة تُعدّ شريكة فاعلة بطبيعية الحال في جرائم إسرائيل، بما فيها جريمة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام 2007. ومن خلال مشاركتها في آلية إعادة إعمار غزة، تسهم، ليس فقط في ادامة الحصار وجعله أمراً مقبولاً دولياً، بل تنتهك القانون الدولي وتمنع في انتهاكه. ومن خلال استمرارها في تنفيذ تلك الخطة تعتبر مسؤولة هي وحكومة إسرائيل عن

تُعدّ الأمم المتحدة شريكة فاعلة في جرائم إسرائيل

الخسائر والإصابات التي تلحق بأهالي غزة، لكون قواعد القانون الدولي تفترض في هذا الجهاز الأممي الحياد والنزاهة. وكان موقع «الانتفاضة الإلكترونية» قد كشف في 2014 أن آلية إعادة إعمار غزة، التي كان يُفترض بها أن تسهّل إعادة الإعمار، ستعزز فعلياً سيطرة إسرائيل على القطاع.

فرغم السوءود بأن الاتفاق سيمكّن الفلسطينيين الذين تشردوا بسبب القصف الإسرائيلي من إعادة بناء منازلهم بسرعة، إلا أن من الواضح أن آلية الإعمار قد أخفقت. فقد وضعت آلية إعادة الإعمار عقبات هائلة في طريق إعادة الإعمار، بحيث لم تتمكن الأمم المتحدة بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 من المساعدة إلا في إعادة بناء منزل

على الملايين الزاحفة؟

(الوان) خسرت قرابة 6 في المئة من قيمتها مع انهيار زلزالي في أسواقها المالية، عانى العالم بأسره من مضاعفاته. كل ذلك وقع خلال أقل من شهر، فيما تحفظ الصين بفائض مالي تاريخي يقدر بـ 3.3 تريليونات دولار.

في المقابل، تعاني الولايات المتحدة من ديون تصل إلى 19 تريليون دولار ومن اختلال هائل في ميزانها التجاري يقارب التريلليون دولار. وهي تشهد صعوداً ضخماً في قيمة عملتها تجاوز 30 في المئة خلال عام تقريباً، قياساً بعملات رئيسية مثل اليورو والين والجنه الاسترليني. أما مقابل الروبل الروسي، فالارتفاع تجاوز 70 في المئة، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى غالبية دول الأسواق الناشئة.

من الصعب عند النظر إلى هذه التناقضات استبعاد «نظرية المؤامرة». والتاريخ حافل بما ثبت أنه كان مؤامرة، مثل إقامة إسرائيل ومنظمة الأمم المتحدة التي لم تنجز شيئاً سوى إعطاء شهادات ميلاد لدول يتم إنشاؤها كإسرائيل وتيمور لشتنه، وشهادات وفاة لدول أخرى مثل فلسطين والصومال وليبيا والعراق والسودان وأخرى على الطريق.

في عام 1933، بعد فوز الحزب النازي الألماني في الانتخابات وتولية السلطة، وحتى قبل استهداف اليهود في ألمانيا بحملات عنصرية، اجتمع كبار الرأسماليين الأوروبيين في مدينة أمستردام الهولندية وأعلنوا الحرب على ألمانيا. مقاطعة تجارية تامة سبقت الحرب العالمية بسنة أعوام يوم كانت ألمانيا من أكثر دول العالم تقدماً من حيث الصناعة والتجارة. منعوا تفرغ السفن التجارية الألمانية وحرموها من مواد أساسية. حتى بيع غاز الهيليوم لألمانيا الذي كان الغاز الوحيد الملائم للمناطيد منع عنها. وكانت النتيجة أن ألمانيا التي كانت صاحبة أفضل خطوط جوية في العالم، اضطرت إلى استخدام غاز الهيدروجين الأخف وزناً

ولكن سريع الاشتعال في نفخ مناطيدها. وفي 5 أيار 1937 وبعد وصول المنطاد الشهير هندنبرغ إلى سماء نيويورك تفجر واحترق بجميع ركابه في أقدح حادث طيران وقع أمام عدسات الكاميرات السينمائية والفوتوغرافية حتى ذلك التاريخ. مشهد كان مؤملاً للغاية وربما كان إلى جانب الحصار الذي دام ستة أعوام، السبب الرئيسي في نشوب الحرب العالمية الثانية. أما أسماء من قادوا الحصار فمعروفة ومسجلة في سجلات مؤتمر أمستردام الشهير.

اليوم، نخاض الحروب الاقتصادية التي يستخدم فيها الدولار كسلاح دمار شامل. والدولار عملة العالم لأن البنوك المركزية تحتفظ بأكثر من نصف أرصدها من العملات الأجنبية بالدولار منذ نهاية القاعدة

في عالم القرن الواحد والعشرين يمتلك 60 فرداً أكثر من نصف ثروات العالم

الذهبية عام 1971. الورقة الدولارية باتت أثمان من مناجم الذهب والبلاطين وحقول النفط والغاز والماس والمحاصيل الزراعية. يهبط سعر برميل النفط خلال أسابيع فقط من 60 دولاراً إلى أقل من 30 مع اقتراب تطبيق الاتفاق النووي الإيراني. تغلس دول مثل فنزويلا، وتترنح دول أخرى مثل أذربيجان. وتهتز الأرض تحت أقدام حكومات كثيرة معتمدة على الطاقة في الجزائر ونيجيريا وأنغولا وأندونيسيا والعديد من الدول الأخرى. ولا تستفيد دول صناعية عملاقة من هذا الحسم المجزي في سعر الطاقة، مثل أوروبا أو الصين. كان يفترض أن ترتفع قيمة اليورو لكون فاتورة الطاقة الأوروبية باتت أرخص بكثير. لكن لا المنتجون نجوا من الزلزال ولا استفاد المستهلكون منه. في الأمر لغز أو أكثر من ذلك. ومثلما هو وضع الصين من فائض صناعي

والشمال لا يختلف في منطقة عن السعودية وعن بقية دول مجلس التعاون الخليجي في الرؤية العنصرية لقضية الهجرة. أوروبا تفضل أن تبني جدراناً وتفكك نظاماً تبنه منذ عام 1958 على أن تستقبل ملايين النازحين. هذا مع العلم بأنها في حاجة ماسة إلى سكان بعدما بات سكانها يعانون الترهل والشيخوخة.

لكن المهاجرين الذين بدأوا الزحف من أفريقيا ومن الشرق الأوسط نحو منطقة الضغط السكاني المنخفض في الشمال قد لا يستطيع أحد إيقافهم. إنها نتائج «الفوضى الخلاقة» تترد على مهندسيها. نتيجة توصل إليها الأميركيون والأوروبيون وبناتوا في حالة هلع. فجروا الشرق الأوسط وأفريقيا لكي يفرغوه من القيادات والسكان، لكنهم لم يحسبوا أن انهيار السدود يجرف السهول وما فوقها. لذا تراهم يلهثون من أجل وقف الحرب السورية ومساعدة السوريين على الدقاء في بلادهم، كما أنهم بدأوا يساعدون في محاربة «داعش» وإخوته في العراق وليبيا.

كانت الحسابات قبل الانهيارات في العالم الثالث تقول إن العنصرية ستطرد العرب والمسلمين من أوروبا والشمال. فإذا بالحروب ومواسم «الربيع» المنفتحة ترسل ملايين النازحين إليهم. من يستطيع السيطرة على الملايين الجائعة الزاحفة؟ هنري كيسنجر، المسؤول والمفكر الأميركي الأخبث منذ خمسين عاماً، تحدث إلى جانب المفكرين المعاصرين عن ضرورة خفض عدد سكان العالم الثالث بنحو ملياري نسمة من أجل تأمين مواد أولية يكون الشمال الصناعي أولى بها. واقترح لتنفيذ خطته، ضمن واقعيته التي لا تعرف حدوداً، أساليب عدة، منها استخدام الأسلحة الجرثومية. وتبقى الخشية من أن يكون بين الأحزاب والزعامات العنصرية الفاشية الناشئة في الغرب من قرأ كيسنجر ويسعى إلى تطبيق خطته.

ومالي، لا تقع روسيا تحت مديونية بأي شكل من الأشكال وهي تخرزن الكثير من الموارد الطبيعية والصناعية. فلماذا هبطت قيمة عملتها من 25 روبلاً للدولار إلى 85؟ أي معادلة حسابية مالية اقتصادية فرضت ذلك؟

يجتهد المحللون في تقديم إجابات، لكن التبريرات تبقى ضعيفة طالما أن الدولار يرتفع رغم ارتفاع المديونية الأميركية. وبالعودة إلى موضوع الهجرة. يقول المنطق والتاريخ إن السكان ينتقلون فوق هذا الكوكب من منطقة الضغط السكاني المرتفع إلى منطقة الضغط السكاني المنخفض، طلباً للماء والطعام والمسكن. هذه سنة الكوكب المطبقة في الدول الفقيرة من دون تحفظ. في الأزمة اليمنية، لم تتمكن دولة فقيرة مثل جيبوتي من منع عشرات آلاف اللاجئين اليمنيين من دخولها، تماماً كما كان اليمن يستقبل ملايين الأفارقة الفارين من مجاعات القرن الأفريقي على أرضه. لبنان أيضاً يستقبل قرابة مليوني نازح سوري رغم ضيق المساحة. فلماذا يغض شمال العالم بالآلاف؟

ثمة لغز محير هنا أيضاً، وخصوصاً أن الشمال لا يزال فارغاً نسبياً وغنياً بالماء والغذاء والموارد. كان اللاجئ الفار، سواء من حرب أو من حمى الضنك، يستطيع اللجوء إلى سوريا أو جيبوتي أو إيران بحرية، فيما هو لا يستطيع اللجوء إلى الدول الغنية بنفس الحرية. دول مثل مجلس التعاون الخليجي، أو كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأوسع مساحة والأقدر على تأمين المساعدات، وصدت أبوابها وضيقت مجالات الهجرة. والسؤال يطرح هنا، كيف تستطيع إيران أن تستقبل أكثر من مليوني نازح أفغاني، فيما لا تستقبل السعودية نازحاً واحداً منهم؟ يجيب السعوديون بأن لديهم «ملايين العمال الأجانب»، ولكن الفرق كبير بين عامل أجنبي مستخدم لبناء أو مشروع، وبين آخر مهاجر أو لاجئ بسبب حرب أو ضيق.